

التصنيع وشركات مصر الدولية

بقلم / ضياء رشوان
رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

أصبح ملف التصنيع على قمة أولويات الدولة في مصر في المرحلة الراهنة، فبعد ما تحقق في مجال البنية الأساسية في أنحاء البلاد، وما تم إنجازه في المجالات الاجتماعية والخدمات، حان الوقت لانطلاق إنتاجية شاملة خاصة في مجال التصنيع، الذي يمثل أهم أدوات العبور نحو مستقبل أفضل للاقتصاد المصري. فبالصنيع تستطيع مصر تحقيق العديد من الأهداف ومواجهة الكثير من التحديات.

فالصناعة هي القطاع الأكثر إيجاداً لفرص العمل الدائمة المنتجة التي تحقق قيمة مضافة للفرد والمجتمع، كما أنها لا تتركز غالباً بمنطقة جغرافية بذاتها، فالعناصر الأساسية للصناعة هي الأيدي العاملة ومصادر الطاقة ووسائل نقل الخامات والمنتجات، وهذه العناصر أصبحت متاحة في كل المحافظات والمناطق، ومن ثم فإن انتشار المراكز الصناعية يحقق هدف الإنماء المتوازن في كل المناطق والمحافظات.

والتصنيع هو أهم وسائل توفير العملات الأجنبية ومواجهة العجز في مصادرها، وتخفيف عجز الميزان التجاري الذي يلتهم جزءاً كبيراً من موارد مصر من العملات الأجنبية، فالنهوض بالصناعات يؤدي إلى إحلال المنتج الوطني من محل قطاعات واسعة من الواردات، كما أن أحد أهداف تعزيز الصناعة، زيادة الصادرات من السلع الصناعية والتي لا تزال تمثل نحو ربع صادرات مصر فقط. في الوقت نفسه، فإن الاعتماد على الذات وتوفير أكبر قدر من السلع المنتجة محلياً بات أمراً مهماً لمكانة الدولة، وحصانتها، في مواجهة تقلبات الأسواق الدولية، واضطراب سلاسل الإمداد على نحو ما شهده العالم في السنوات الأربع الماضية.

ولا شك أن اتجاه الدولة للتصنيع، سواء من خلال الاستثمارات العامة أو استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، يتطلب استثمار شركات مصر مع مختلف الدول والمجموعات الدولية، فقد أصبح المجتمع الدولي بمثابة "مصنع عالمي" تتشارك فيه الدول في مكونات وعناصر إنتاج السلعة الواحدة، كما أن هناك حاجة لنقل التكنولوجيا والاستفادة من خبرات الدول والمجتمعات الأخرى في المجالات الصناعية، فضلاً عن تأمين مصادر المواد الخام، والسلع الاستراتيجية وأدوات ومستلزمات الإنتاج الصناعي، إضافة إلى توفير أسواق لاستقبال الصادرات التي تملك مصر في إنتاجها مزايا نسبية.

من هذا المنطلق تبدو أهمية شبكة العلاقات الدولية التي ترسخت وتعززت لمصر في السنوات العشر الماضية.

ورغم أهمية تنوع الأطراف التي تتعاون معها مصر شرقاً وغرباً في هذا المجال، إلا أن القارة الآسيوية تبدو الأقرب للتعاون المشترك من أجل النهوض بالصناعة.

فالتجارب الآسيوية في التصنيع المعتمد على كثافة الأيدي العاملة والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقرب لاحتياجات مصر.

كما أن الاستثمارات الآسيوية في مجال الصناعة في مصر هي الأنشطة سواء لتوفير احتياجات السوق المصري أو للتصدير لأفريقيا ودول الشرق الأوسط.

ولا شك أن ما أرسته مصر من علاقات شاملة مع الدول الآسيوية خاصة الصين وروسيا وكوريا الجنوبية والهند وفيتنام وغيرها يمثل ركيزة مهمة للتعاون في بناء قاعدة صناعات متكاملة في مصر ومضاعفة الاستثمارات في مجال الصناعة.

في الوقت نفسه فإن التكنولوجيا المستخدمة في العديد من الدول الآسيوية هي الأنسب في كثير من الأحوال لظروف مصر، وهي الأيسر في الحصول عليها.

لقد نجحت مصر في السنوات الماضية في توفير كل الأسس لنهضة صناعية، من بنية أساسية والاهتمام بالعناصر البشرية، وكذلك بناء شبكة تعاون دولية واسعة.